

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لخير الدين التونسي في منتصف القرن 19م وعلاقتها بالحضارة الغربية

د. عبد القادر دوحه،

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة،

ملخص

تناولت هذه الورقة إصلاحات خير الدين التونسي في منتصف القرن 19م، وعلاقتها بالحضارة الغربية، حيث شملت هذه الإصلاحات: الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. ففي الأول ركز خير الدين على الفلاحة باعتبار أن دورها كان مصيريا في تلك الفترة وعلى الصناعة، والتجارة وكذا الجانب المالي الذي مثل بالنسبة إليه الركيزة الأساسية في اقتصاد الدولة، بل العصب الذي تقوم عليه الجوانب الأخرى. أما الجانب الثاني فيتعلق بالإصلاح الاجتماعي، وتبرز ملامح سياسة خير الدين الاجتماعية في عنصرين هامين: يتمثل العنصر الأول في القضاء، حيث عمل على تفعيله بإحداث هياكل جديدة مثل: محكمة الوزارة، ومحكمة الأحبار، والمجلس المختلط. ويتعلق العنصر الثاني بسن تشريعات وإجراءات قضائية وإصلاح نظام الأوقاف. وكل هذه الإصلاحات كانت تتم انطلاقا مما شاهده وتأثر به في الدول الأوروبية التي زارها واطلع على أنظمتها فحاول تجسيدها في بلده تونس.

الكلمات المفتاحية:

خير الدين باشا، الحضارة الغربية، الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، تونس، القرن 19م.

Résumé:

Cette étude à pour thème les reformes du Khair-Eddine pacha en Tunisie au milieu du 19^{ème} siècle et qui se résument en deux axes:

1- D'abord il s'agit du secteur économique ou Khair-Eddine à fait de l'agriculture une priorité, suite à la conjoncture que vivait la Tunisie. Et aussi l'industrie et le commerce qui étaient une nécessité pour ces reformes. et pour mener à bien ses chantiers une autre reforme s'est imposée ; il s'agit de la finance, auquel il a donné une importance majeure, dans le but de financer les projets de lancement économique.

2- Ensuite, pour le volet de la reforme sociale Khair-Eddine à concentré ses efforts sur deux points:

a- la rénovation de la justice en la dotant de nouvelles infrastructures, à savoir le tribunal du gouvernement et le tribunal des sages ainsi que le conseil mixte.

b – la législation, et les dispositions juridiques, et surtout la reforme très efficace des "awakafs".

Les mots clés : Khair-Eddine pacha , la civilisation occidentale, Les réformes, La Tunisie , 19^{ème} siècle.

مقدمة

في الوقت الذي كانت فيه تونس - في منتصف القرن 19م - تعيش فوضى اجتماعية عارمة وعدم استقرار اجتماعي ارتبط بظروف داخلية وأخرى خارجية، دخل خير الدين مسرح الأحداث السياسية في الدولة محاولاً في البداية التأثير في مركز صنع القرار باستحضار خبرته وتجربته الطويلة في رصد ايجابيات الأنظمة الأوروبية. ولما تقلد مقاليد الوزارة وتوسع تأثيره، حاول استرجاع أولوية السلم الاجتماعي وتلبية الحاجات الاجتماعية المستعجلة للبلاد، كما حاول البحث عن مصادر الثروة بشتى الطرق والوسائل لتجسيد بعض أفكاره الاقتصادية، تجلّى ذلك على الخصوص في قيامه بإدخال إصلاحات عميقة في الميدان الفلاحي والصناعي والتجاري والمالي.

فقد ربط خير الدين التونسي ربطاً وثيقاً بين السياسة من جهة، والاقتصاد والمجتمع من جهة أخرى، ذلك أن الاقتصاد أو المال يعمل على تقوية الدولة والنهوض بها؛ ومنه فإن كانت الدولة تتوفر على موارد اقتصادية يمكنها أن تلعب دوراً في الحياة السياسية بما تقدمه من مشاريع وما تبنيه من عمران ومجد. وبمفهوم المخالفة فإن نظام الحكم يكون ناقصاً إذا لم تسع الدولة

إلى تحسين الأحوال المادية التي تنعكس بدورها على الحياة الاجتماعية. فالاقتصاد إذن يزيد من قوة العصبية - على حد تعبير ابن خلدون - وينمي المجتمع في معيشتة (ابن خلدون، ع. 2004: 451)، وبالإضافة إلى الناحية الاقتصادية، فإن الناحية الاجتماعية لأي دولة، تعتبر هي الأخرى المعيار الأساسي الذي يقاس به مدى تطور النواحي الأخرى السياسية الاقتصادية والثقافية والعلمية. لكن السؤال الذي يجدر بنا أن نطرحه في هذا المقام هو: بماذا تميزت إصلاحات خير الدين التونسي؟ وما علاقتها بالحضارة الغربية؟ و سنجيب على هذا التساؤل بالتفصيل من خلال التعرض بالشرح والتحليل للعناصر الآتية.

1. الإصلاح الاقتصادي

كان الاقتصاد التونسي في تلك الفترة اقتصادا ريفيا تقليديا، يقوم بالدرجة الأولى على الزراعة وتربية الأغنام، وبعض الصناعات والحرف التقليدية. وقد أدى انفتاح المجتمع التونسي الريفي على مستجدات الزراعة الحديثة إلى كساد المواسم الزراعية، وكان أن انتشرت وطأة الأزمة على أهل الريف بعد تغلغل الأوروبيين (التونسي، خ. 2000: 28) وشروعهم في تطعيم وتلقيح وتأسيس الأشجار، بحيث أصبحت تدر غلالا وفيرة، فكانوا أعرف من التونسيين في عمليات استثمار الأراضي وتصدير الغلال إلى الخارج وعلى رأسها غلال زيت الزيتون، بحيث وضع الأوروبيين أيديهم على مجمل الإنتاج التونسي من الزيتون، واحتكروا التجارة إلى الخارج إلا القليل النادر من أهل البلاد، وما يذكر أن الحرف والصناعات البسيطة التي كانت وقتئذ مصدر عيش، تلقت صفة أليمة على يد الصناعة الأوروبية المتطورة خاصة صناعة "الشاشية" (أبو حمدان، س. 1993: 18، 19). تقطن خير الدين التونسي إلى كل ذلك، من خلال الزيارات التي كان يقوم بها إلى الدول الأوروبية والمقارنات التي كان يعقدها بين اقتصاديات الدول الأوروبية واقتصاد بلاده.

إن كان الأستاذ "سميدة المنجي" يقر بأن خير الدين لم يكن لديه منهج اقتصادي محدد على غرار ما يوجد في الدول الأوروبية، وأن معارفه الاقتصادية حتى سنة 1867م كانت إلى حد بعيد فقيرة. كما أنه بالنظر إلى وضعية بلد مثل تونس آنذاك، والتي كانت في أشد الحاجة إلى نمو كمي

ونوعي في نفس الوقت. فكان من الضرورة بمكان على خير الدين تبني المخرج العلمي الصناعي والزراعي والمالي لأوروبا الغربية؛ وهو ما يبرر لجوءه بعد تحكمه في زمام الأمور إلى الشروع في اعتماد إجراءات سريعة تهدف إلى الاستغلال الأقصى للثروات المتاحة في جميع المجالات وخصوصا الفلاحة (Smida, M. 1970: 192, 193).

أ. الفلاحة

بما أن دور الفلاحة كان مصيريا بالنسبة للاقتصاد التونسي، فقد بدأ خير الدين عمله بتوجيه تعليمات دقيقة عبر المناشير التي كان يصدرها تجبر جميع السلطات بوضع أهمية قصوى لتنمية النشاط الفلاحي، ترجمت هذه التعليمات ميدانيا بقيام "القياد" في مختلف الأنحاء و المناطق، بتحديد مساحة الأرض المزروعة وإيفاد تقارير عن أسباب توسع أو تقلص المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى إعلام الحكومة يوميا بكمية الأمطار المتساقطة في قياداتها، وتحديد احتياجات كل منطقة من المياه (Smida, M. 1970: 194).

ويظهر من ذلك أن خير الدين التونسي كان يهدف إلى تبني نظام إحصائي لعملية الإنتاج، ينطلق منه لوضع التقديرات الجبائية للدولة، وتحديد حجم المساعدات التي يمكن أن تقدم إلى الفلاحين ومراعاة تحقيق عدالة جبائية تؤسس فيما بعد لنظام جبائي إيجابي يخدم التنمية الفلاحية في المستقبل. وفي هذا الإطار قام خير الدين بتعديل الضرائب الفلاحية وتخفيضها بعدما لاحظ بعينيه أن كثرتها أضاعت الزراعة؛ بسبب أنها لم تكن تؤول إلى تنمية خزانة الدولة وتحقيق منافع عامة، وإنما كانت صيغة لاستيلاء الدولة وبعض رموزها على إنتاج وخيرات البلاد. وكان خير الدين أن شرع في سياسته هذه منذ سنة 1869م، إلا أن حرية الحركة كانت محدودة لتأثير اللجنة المالية الدولية على مالية الدولة (الزوادي، ز. 2005: 152).

ولقد لخص لنا "بيرم الخامس" الإجراءات الجبائية التي اعتمدها خير الدين بعدما أمسك بزمام الأمور؛ فبالنسبة للضرائب المفروضة على الحبوب (الأعشار) يقول بيرم «..أنه حصرها في عشر كل ماشيه أي ما يحرقه الرجل الواحد في السنة بحسب كل جهة وبذرها..» أما إذا تمكن صاحب الزرع من إثبات ما لحق بزرعه جراء كوارث طبيعية أو أمراض «..فإنه يسقط عنه

مقدار ما ضاع له ويؤدي أجر الكيل والتقييد والتقدير أربعة ريالاً...» أما في الجهات البعيد والتي تدفع عوض ذلك أموالاً «... فإن الدافع يدفع خمسين ريالاً على كل ماشية في كل سنة وريالين أجرة المستخلص» (بيرم الخامس. 1997: 162)

ومن الإجراءات التي اتخذها خير الدين أيضاً، تخفيض الضريبة على خرج الزيتون المسمى (بالقانون)؛ (بيرم الخامس. 1997: 163) والتي كانت قد فرضت من طرف أحمد باي سنة 1867م، والتي قال عنها "أحمد بن أبي الضياف" بأنها مخالفة « لصريح الشريعة الإسلامية ولحالة فقر البلاد، لأنها أفنت الأمل و عطلت العمل» (ابن أبي الضياف، أ. 1976: 178). و يذكر بيرم أن خير الدين « نزل من رتبة ريال والنصف ريال على كل شجرة إلى الثمانية نواصر على كل شجرة »، كما أنه قام بنشر ذلك في جريدة "الرائد التونسي" سنة 1286هـ / 1871م، ثم يكمل بيرم حديثه عن هذه الضريبة فيقول «...ثم أسقط هذا الأداء بالمرّة ورجع الأمر إلى الوجه الشرعي وهو العشر على ما يحصل من الزيت...». (بيرم الخامس. 1997: 163)

وقد قام خير الدين كذلك بتخفيض "ضريبة النخيل" فجعل على كل شجرة من نوع "الدقلة" ريالاً ونصف وعلى بقية أنواع النخيل ستة "خراب" على كل شجرة. كما شجع خير الدين غرس الزيتون والنخيل في إطار تطبيق إصلاحات جبائية أخرى لفائدة الإنتاج الفلاحي، وذلك بتوزيع الأراضي البور على الأهالي (جهة صفاقص خاصة) وأعفاهم من دفع الضرائب مدة خمسة عشر عاماً. (بيرم الخامس. 1997: 263)

ولقد ألقت خير الدين أيضاً إلى تحسين العلاقة بين الفلاحين وأرباب الأراضي في إطار ما يسمى بنظام الخماسة؛ هذه العلاقة التي كانت تعتمد على الأعراف المحلية لكل جهة، فيحدث أن يقع الاختلاف بين الفلاح والخماس بسبب اختلاف المصالح الخاصة أو بسبب غموض المفاهيم في العرف المحلي، لذلك كثيراً ما يجد القضاة صعوبات في حل المشاكل بين الطرفين لعدم وجود قوانين مدونة تجبر المتقاضين على إتباعها.

وقد حاول قانون عهد الأمان في 1857م أن يخص عرف الفلاحة و الخماسة ببعض الفصول مؤكداً شراكه الفلاح والخماس إلا أنه لم يضبط

بدقة هذه العلاقة، إذ بقيت هناك ثغرات تحتاج إلى مزيد من التوضيح و التحديد، ولذلك قام خير الدين سنة 1874م بضبط كل ما يتعلق بشركة الخماس والفلاح وفق ترتيب معروف يعتمد عليه القضاة والمتقاضين. احتوى هذا الترتيب على (73) فصلا، اختص الجزء الأول منه في الفلاحة وكراء الأرض، واختص الجزء الثاني بواجبات كل من الفلاح و الخماس وحقوق كل منهما وعلاقة أحدهما بالآخر، وبالتالي كان تحديد مسؤوليات كل من الفلاح و الخماس تجاه بعضهم البعض على الوجه الصحيح طبقا لمرجعية واضحة مدونة (بنبلغيث، ش. 2000: 299، 300).

إن قيام خير الدين بتقنين العمل الفلاحي يبين بوضوح حرصه على إعطاء أهمية كبيرة للعنصر البشري في الميدان الفلاحي خصوصا، وهو ما تعتبره دول أوروبا الغربية شيئا مقدسا. كما يعبر عمل خير الدين كذلك عن تطور في المجتمع التونسي إذا ما احتكنا إلى آراء رجال القانون الذين يعتبرون أن كل القواعد القانونية المكتوبة كانت في الأصل قواعد عرفية، لم يقع تحويلها إلى قواعد قانونية مكتوبة إلا عند ما شعر الأفراد بحاجتهم إلى ذلك لتوفير نوع من الاستقرار في معاملاتهم 2000. (143: Terré,F)

وفعلا حثت هذه الإجراءات العديد من الفلاحين على استئناف نشاطهم الفلاحي وإحياء أراضيهم المهملة، وهكذا بينما أدت سياسة "مصطفى خزندار" إلى انخفاض الأراضي المزروعة بين سنتي 1862 و 1869م من 150 ألف هكتار إلى 60 ألف هكتار، أدت سياسة خير الدين التونسي إلى اتساعها إذ تجاوزت 700 ألف هكتار سنة 1877م عند تخليه عن الحكم، وكان سكان الأرياف والحقول هم الأوائل الذين استفادوا من هذه الإجراءات التي أعطت السلطات العليا سبل التدخل الفعال في تنظيم ومراقبة النشاط الفلاحي وحتى النشاط الصناعي الذي سنتحدث عنه. (الزوادي، ز. 2005: 153)

ب. الصناعة

أشرنا سابقا إلى أن الصناعة في تونس لم تكن صناعة بآتم معنى الكلمة بالمقارنة مع صناعة الدول الأوروبية آنذاك، بحيث كانت عبارة عن نشاطات تقليدية ذات صبغة صناعية. كما أنها وبالرغم من هشاشتها دخلت في

مواجهة حاسمة مع المنتوجات الأوروبية التي تتسم بالجودة وانخفاض الأسعار، مما أدى إلى تقهقر وزوال بعض الحرف فآثر ذلك سلبا على مساهمة القطاع في مالية الدولة.

من هذا المنطلق كان أول إجراء قام به خير الدين التونسي لإنعاش هذا القطاع وتوفير جو من الحرية وهو تطهير الوعاء العقاري الحضري، والذي كان تحت سيطرة الأجانب الذين استولوا على مختلف العقارات الحضرية بلا وجه حق، ومن أجل ذلك اتفق خير الدين معهم بحضور قناصل الدول الأوروبية كما يذكر "بيرم الخامس" على ثلاثة أوجه، شمل الوجه الأول على من كان له رخصة بالبناء مسلمة من الباي حيث «...جعل له قيمة كراء الأرض...ولورثته ميراثها من بعده...». أما الوجه الثاني فيخص من كانت له رخصة بالبناء من طرف وزير البحر فقط، وفي هذه الحالة « فله إبقاء البناء مدة حياته...ومن بعده ترجع للحكومة وان امتنع قلع بناؤه أو تراضى مع الحكومة في شراء الأرض». وأما بالنسبة للوجه الثالث والذي يخص من لم تكن له حجة « لزمه التوافق مع الحكومة أو قلع بناؤه». (بيرم الخامس. 1997: 255)

وفي ما يخص الإجراءات الأخرى التي اتخذها خير الدين، فقد شملت جانبين أساسيين: يتعلق الجانب الأول بتنظيم العلاقة بين الحرفيين وأربابهم والهيئات التي تنظم نشاطاتهم، مثلما سبق وأن عالج قضية الخماسة، وذلك بتقنين العادات والأعراف التي تنظم الحياة الصناعية والحرفية في تونس، وظهر ذلك جليا من خلال المناشير الكثيرة التي حددت مدة العمل والأجر ومختلف الحقوق والواجبات، بما يكفل نقل المجتمع التونسي من مجال الأعراف والتقاليد إلى مجال القوانين. (Vankreiken, GS. 1976: 192, 193)

أما الجانب الثاني: فيتعلق بتخفيض الضرائب على مختلف الصناعات بهدف إحيائها من جديد على غرار صناعة "الشاشية" وحرفة النقش على القباب التي اهتم بها خير الدين كثيرا متأثرا في ذلك بما شاهده في ممالك الغرب الأوروبي، (Vankreiken, GS. 1976: 224) ولذلك كان يأتي بمهرة الصانع ويعهد إليهم بتعليم طائفة من الشبان. وإلى جانب ذلك كله قام خير الدين بإنشاء بطحاء القصبة وتحسينها وبناء سوق وتعميره بالتجار والحرفيين من الأهالي، ومحاربة الغش في المنتوجات بضرورة إخضاعها لمقاييس معينة بعد

قيامه بتحرير المكايل والأوزان وإبدال العملة الفضية التي كانت ناقصة في الوزن بعملة الذهب الكاملة. وللإشارة فقد حدث التلاعب في العملة من طرف مصطفى خزندار الذي كان يتحايل في ذلك لتحقيق ثروة شخصية على حساب الدولة، وذلك بإحداث تغيرات مفاجئة في قيمة العملة التونسية وهو ما دفع خير الدين إلى تحديد قيمة معينة دقيقة لهذه العملة بحكم إدراكه لما لهذه الإجراءات من أهمية اقتصادية وحتى نفسية بالنسبة للتجار في دفعهم إلى المزيد من العمل لتحقيق الثروة، وكان ذلك من المبادئ الثابتة في اقتصاديات الدول الأوروبية التي زارها خير الدين وعين حركة النقود في بنوكها والحماية التي توفرها لها هذه الدول للحيلولة دون تزويرها أو التلاعب بها باعتبارها رمزا لسيادتها ومؤشرا على استقرار اقتصادياتها. (بيرم الخامس.1997: 272)

وبالنسبة للهياكل الصناعية، يشير "بيرم الخامس" إلى قيام خير الدين بإنشاء معملا لما تحتاج إليه السفن من الأدوات الحديدية والخشبية الضرورية، وإعادة بناء ميناء حلق الوادي الذي يعتبر أعظم ميناء في القطر التونسي في تلك الفترة، (بيرم الخامس.1997: 255) إلى جانب إحداث طريق صناعي بين تونس و (حمام الأنف) طوله كما يذكر صاحب الصفوة اثني عشر ميلا، والذي لعب دورا كبيرا في التواصل بين العاصمة والمناطق الأخرى. (بيرم الخامس.1997: 267) بالإضافة إلى معمل للغاز والذي أنشأه خير الدين مع لجنة إنجليزية. (بيرم الخامس.1997: 276) هذه المجهودات والإجراءات كلها هي التي جعلت الأستاذ "سميدا المنجي" يعتبر عمل خير الدين بأنه عمل أصيل ووحيد لا نظير له في باقي دول العالم الإسلامي في تلك الفترة (Smida, M. 1970: 213).

إضافة إلى ذلك قام خير الدين بإحداث إجراءات أخرى مست الجانب التجاري وساهمت إلى حد بعيد في ازدهار الحرف و الصناعات، كما ساهمت في رفع الإنتاج الفلاحي وذلك بما حققته للمنتوجات الصناعية والزراعية من حماية داخلية وخارجية.

جـ- التجارة

إن تشجيع الفلاحين والحرفيين ومحاربة الغش في المنتوجات يؤدي إلى تحسين نوعية وكمية الإنتاج التونسي لكي يستطيع منافسة المنتوجات

الأوروبية التي غزت تونس في تلك الفترة، بالنظر إلى قوة الصناعة الأوروبية. من أجل ذلك بدأ خير الدين بتنظيم التجارة الداخلية بمنع بيع السلع خارج الأسواق والمحلات المخصصة لها. وبغية إيجاد نوع من التنافسية مع السلع الخارجية شجع المصدرين برفع الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الأجنبية من ثلاثة بالمائة إلى ثمانية بالمائة (Smida,M.1970:213,214) وخفضها بالنسبة للصادرات، إذ بمقتضى هذه الإجراءات أصبحت رسوم تصدير مادة الصابون سنة 1876 م أربعة ريالات للقنطار بدل سبعة، أي بتخفيض قدره حوالي خمسين بالمائة، وحوالي ستين بالمائة بالنسبة للصوف. وارتفعت رسوم تصدير الأغنام هي الأخرى إلى حوالي سبعين بالمائة. ينبئ هذا كله بوحي عميق لدى خير الدين بمختلف الأنظمة الجبائية التي تعتمد عليها الدول الأوروبية لحماية إنتاجها الداخلي في وجه السلع الأجنبية. (Vankreiken,GS.1976:224)

كما قام خير الدين التونسي بضبط قائمة المواد التي يمكن أن تصدر وحدد كميتها، مثلاً في سنة 1875م وفي ما يخص ميناء صفاقس سمح خير الدين بتصدير مائتي ألف قنطاراً من المواد الفلاحية (زيت، حبوب)، وذلك بعد قيامه بإحصاء الإنتاج الكلي وتقدير الاحتياجات الداخلية من المواد الاستهلاكية للمحافظة على الأمن الغذائي للدولة، وتجنباً للاضطرابات والثورات التي يمكن أن تحدث بتصدير كميات كبيرة من تلك المواد. وهو ما يعبر أيضاً عن تأثير خير الدين بالأفكار الأوروبية في هذا الجانب. التفت خير الدين كذلك إلى ظاهرة الاستيراد غير الشرعي، فقام بإنشاء هيئات مختصة بمراقبة الموانئ إضافة إلى مراقبة نشاطات القبائل الحدودية، أي بربط الحدود بحزام جمركي فعال (Smida,M.1970:218).

ولتنشيط وتنشيط التجارة الخارجية سعى خير الدين إلى إقامة علاقات تجارية مع بريطانيا، في إطار تنويع العلاقات لإحداث نوع من التوازن بين الدول الأوروبية تجاه تونس، وعدم الاقتصار في التجارة الخارجية على فرنسا وإيطاليا، (Ganiage,J. 1968:14) وذلك بموجب معاهدة 19 جويلية 1875م (معاهدة صداقة وتجارة مع بريطانيا) خاصة مع دخول منتج فلاحية جديد باب التصدير وهو منتج الحلفاء (Vankreiken,GS.1976:227)

وقام خير الدين بإنشاء مجلس مختلط سنة 1877م للفصل في القضايا التجارية والمالية التي تنشأ بين السكان والتجار التونسيين من جهة وبين التجار الأجانب من جهة أخرى، إذا كانت هذه المعاملات لا تتعدى قيمتها الألف ريال، وذلك لتوفير حرية تجارية أكثر وتحسين الأداء بالنسبة للتجارة الخارجية. (بيرم الخامس. 1997: 268)

وبذلك يمكن القول أن التخفيض في الضرائب أدى إلى الرفع من الإنتاج، كما أدى التخفيض في الأداءات الجمركية إلى الرفع في التصدير، مما نتج عنه ارتفاع مداخيل الدولة التي زاد في تميمتها السياسة المالية الرشيدة التي انتهجها خير الدين التونسي، التي تقتضي التقشف في المصاريف إلى درجة التخفيض من مرتبات البايات والأمراء وأفراد عائلاتهم. (الزواوي، ز. 2005: 153)

د المالية

اعتبر خير الدين النظام المالي بمثابة الركيزة الأساسية في اقتصاد الدولة، لاعتباره العصب التي تقوم عليه الجوانب الأخرى من فلاحية وصناعة وتجارة، وهو ما يفسر الأهمية الخاصة التي أولاها له في برنامجه الإصلاحية. ولقد قام النظام المالي لخير الدين التونسي على ركنين أساسيين: (التونسي، خ. 2000: 40) الركن الأول يتعلق بطرق تحصيل الموارد المالية الضرورية، بينما يتعلق الركن الثاني بكيفية استغلال وتوزيع تلك الموارد على مختلف القطاعات في الدولة، بما يكفل تفعيلها وزيادة إنتاجها. ولقد اعتمد خير الدين في ذلك كله على ما عاينه ودرسه في بلدان الغرب الأوروبي.

فبالنسبة للموارد المالية التي كانت تتركز أساسا على الجباية، حاول خير الدين تحويلها من جباية سلبية تؤول إلى تفكير الشعب وإضعاف الدولة إلى جباية إيجابية تهدف إلى إعادة توزيع الإنتاج الوطني على كل السكان، بما يحقق المساواة ويحفظ للدولة سيادتها الداخلية والخارجية، تجلى ذلك في التعديلات التي أدخلها على طرق تحصيلها وكميتها، بحيث أبطل ما رآه غير مناسب ولا يحقق العدل، وخفض في بعضها. و لقد فهم محمد بيرم وتتبع خطوات النظام الضريبي الذي انتهجه خير الدين فكتب يقول: «... وأما ما يتعلق بتحسين الإدارة المالية والحكومية في القطر فأحدث أمورا عديدة

نافعة: فمنها أنه أبطل المجابي التي اختلفت كميتها و كقيمتها». (بيرم الخامس. 1997: 262)

ومن ذلك أنه فرض على كل بالغ قادر على التكسب أربعين ريالاً بدل اثنتان وسبعين ريالاً التي كان قد فرضها "مصطفى خزندار" والتي أدت إلى ثورة عارمة سنة 1864م. قسمها خير الدين على أربع سنوات على التدرج صعوداً لتبتدئ بخمسة وعشرين ريالاً في السنة الأولى، ثم تزداد بخمسة ريالات كل سنة إلى أن تبلغ أربعين ريالاً في السنة الرابعة ثم تبقى عند هذا السقف، كما حرص خير الدين على أن لا تمتد يد الجباة إلى شيء زائد عن ذلك، وقد سن قانوناً خاصاً لهؤلاء الجباة بحيث يأخذ المرسل نصف ريال على كل عشرة يستخلصها. (بيرم الخامس. 1997: 263)

و في نفس السياق نشير إلى أن خير الدين التونسي أصدر سنة (1292هـ/1877م) منشوراً موجهاً للقياد يلزمهم فيه بتسجيل المحاسبات الخاصة بمختلف العمليات الضريبية، كما يلزمهم أيضاً بتقديم الوصلات إلى دافعي الضرائب (Smida, M. 1970: 232). وأوقف الحملات السنوية التي كانت تقوم أساساً على القوة والعنف (Smida, M. 1970: 233) و حل محلها ذلك الشعور الخاص الذي حاول خير الدين أن يغرسه في الأفراد وهو الشعور بالمواطنة الذي يقتضي المساهمة بقدر معين في خزينة الدولة لتحقيق المنفعة العامة وهو ما استلهمه خير الدين من خلال احتكاكه بالأوروبيين.

أما فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية، لجأ خير الدين كما أسلفنا ذكره عندما تطرقنا إلى الجانب السياسي، إلى اقتباس الأنظمة المالية الأوروبية وتعديلها بما يتلاءم مع بلده تونس، ومن ذلك فقد عمد إلى وضع ميزانية سنوية ترصد فيها جميع المداخل السنوية وفق تقدير مسبق، كما تقدر المصاريف السنوية الأخرى والتي تشمل جميع القطاعات، بعد ذلك توزع المداخل على هذه القطاعات بحسب حاجة كل قطاع وحساسيته. بدأ خير الدين السنة المالية التونسية في 13 أكتوبر و تنتهي في 12 أكتوبر من السنة اللاحقة. (Smida, M. 1970: 236).

وللإشارة فإن خير الدين لجأ إلى هذه الطريقة بعد توليه لرئاسة اللجنة المالية الدولية، حيث كان لزاماً عليه الحد من نفوذها بدفع الأقساط المالية المتفق عليها، ولذلك قام بتقسيم الميزانية الكلية إلى قسمين: الأول خصصه

لتسديد ديون تونس الخارجية أما القسم الثاني من مداخل الحكومة خصصه لمصاريف الحكومة السنوية.

وعند قيامنا بفحص أرقام الميزانية السنوية للسنوات الأربع التي كان فيها خير الدين على رأس الوزارة الكبرى ومحاولة تحليلها لاستتباط الحقائق، يتبين لنا بوضوح أنه في السنتين الماليتين الأولى والثانية أي السنة المالية (1873 - 1874م) والسنة المالية (1874 - 1875) واللتي تزامنتا مع عودة النظام والثقة للدولة، انتعشت الزراعة وعادت الحياة إلى الاقتصاد بصفة عامة، حدث فائض سنوي قدر في السنة الأول 1.7 مليون ريال، وفي السنة الثانية ب 1 مليون ريال، مع العلم أن هذه الميزانية كانت تعرف عجزا دائما في السنوات السابقة.

أما فيما يتعلق بالسنتين الماليتين التاليتين، لاحظنا عجزا تراوح بين واحد واثنان مليون ريال، أوعز "سميدا" ذلك إلى ما قام به خير الدين من تأسيس للهيكل الإداري والثقافي مثل المدرسة الصادقية و المكتبة الوطنية، بالإضافة إلى مختلف الأشغال العمومية التي انطلق فيها، والتي أضحت مع مرور الوقت تستهلك أغلفة مالية مرتفعة مما أدى إلى حدوث ذلك الاختلال المالي بحكم زيادة المصاريف.(Smida,M.1970:239).

ويظهر تأثر خير الدين الشديد بالفكر الأوروبي المالي من خلال بعض مواقفه ومنها أنه رفض أن يصرف فاضل الأوقاف على الشؤون العسكرية، وأوضح وجهة نظره بأن الشؤون العسكرية لها مخصص من مالية الدولة إلا إذا عجزت. (بيرم الخامس.1997: 256) وكأن خير الدين بموقفه هذا يريد تطبيق ما عاينه بدقة متناهية، بحيث يصرف كل قطاع ما خصص له دون تدخل فيما بين القطاعات بما يكفل السير الحسن وعدم التبذير وترشيد النفقات وضبطها، فإذا طبق ذلك يكون كل قطاع ملزم على إنفاق ما خصص له في غرضه المحدد، وتتغش كل القطاعات و ينعكس ذلك على الجانب الاجتماعي للسكان.

2. الإصلاح الاجتماعي

وتبرز ملامح سياسة خير الدين الاجتماعية في عنصرين هامين: يتمثل العنصر الأول في القضاء باعتباره ركيزة من الركائز الاجتماعية لأي

مجتمع بشري، فيما يتمثل العنصر الثاني في نظام الوقف، الذي اعتبره عنصرا مكملا للعنصر الأول باعتباره يهدف إلى نفس الغرض ولذلك حاول خير الدين أن ينظمه بإدخال بعض الأنماط الأوروبية في التسيير وجعله يستجيب للحاجات الاجتماعية للأفراد.

أ. تفعيل القضاء

يعتبر بعض الدارسين للتاريخ التونسي الحديث أن النظام القضائي في تونس كان معقدا، ويرجع الأستاذ: "سميدا المنجي" ذلك إلى كون تونس باعتبارها بلد إسلاميا كانت تطبق التشريع الإسلامي على المستوى الشخصي الفردي، بالإضافة إلى جميع القضايا المتعلقة بالحقوق المدنية. وكان هذا التشريع يطبق من طرف المحاكم الدينية (الشرعية) التي كانت تقوم على تنظيم فوضوي تقليدي، بحيث لم يكن للمحاكم مقرات دائمة، ولا تنظيم متدرج، ولا إجراءات معروفة ومحددة، ولا قانون ملخص وثابت يمكن الرجوع إليه، ولذلك كان القضاء يعتمدون على تفسيرات واجتهادات شخصية تستند إلى المذهبين المالكي والحنفي.

أحس خير الدين التونسي بالوضعية المزرية التي يعيش فيها النظام القضائي لاسيما وأنه كانت له الفرصة طيلة سنوات عديدة، لملاحظة طرق اشتغال القضاء الأوروبي ولفت انتباهه التشريعات الأوروبية الدقيقة والمقننة كما أن دفاعه على مصالح تونس في قضية "محمود بن عباد" جعلته ينتبه أكثر إلى الهياكل المنظمة للإدارة القضائية الفرنسية، والإجراءات المتبعة في العمل القضائي محاولا أخذ ما يصلح منها وتجسيده في بلاده. Smida,M.1970

(142)

إحداث هياكل جديدة: بدأ خير الدين عملية التأسيس لهياكل قضائية جديدة ابتداء من سنة 1861م، حيث استغل وظيفته كرئيس للمجلس الأكبر ليفيد بلده من خبرته القضائية، فأسس عشر محاكم مدنية دام اشتغالها طيلة عشرة سنوات (من أبريل 1861م إلى أبريل 1864م)، اعتمدت على قوانين محددة دقيقة (الزوادي، ز. 2005: 155)

عودة خير الدين إلى الحكم كوزير سنة 1870م، وكوزير أكبر سنة 1873م عرفت إنجاز عدة أعمال في مجال القضاء، ساهمت في تحسين الإطار القضائي نوجزها فيما يلي:

تكوين محكمة الوزارة: أسسها خير الدين التونسي لما سمي وزيرا مباشرا سنة 1870 م، وهي عبارة عن قسم من أقسام الوزارة الكبرى تهتم بالنوازل، غير أن هذه المحكمة كانت تحضيرية فقط فهي تجهز القضايا على شكل معارض لتعرض على الباي لتوقيعها، لكن الجديد في هذه المحكمة هو إحداث دائرتين مدنية وجنائية وهو ما يمكن تفسيره ببداية الاعتماد على القضاء المتخصص المعمول به في بلدان الغرب الأوروبي (بنبلغيث، ش. 2000: 268).

محكمة الأحبار: وهي محكمة خاصة باليهود، تقوم بمعالجة كل ما يتعلق بشؤونهم الدينية والدنيوية من زواج وطلاق وموارث ووصايا تطبق فيها تشريعاتهم الخاصة.

المجلس المختلط: كانت أول محكمة مختلطة للتجار، حرص خير الدين على تأسيسها لتعويض المحاكم القنصلية التي كانت تشكل خطرا واضحا على السيادة الداخلية والخارجية للدولة. (بنبلغيث، ش. 2000: 270).

ب. التشريعات والإجراءات القضائية

كان من أهم المجالات الإصلاحية التي طرقتها خير الدين في فترة وزارته لتنظيم الهياكل القضائية الجديدة، اعتماد سلسلة من التشريعات والإجراءات قال عنها بيرم الخامس بأنها تهدف إلى « قطع وجوه تطويل الخصومات ودفع تعارض الأحكام ».

تبعاً لذلك قام خير الدين بتشكيل لجنة من العلماء ورجال الدين محددا لها معالم عملها. خلصت هذه اللجنة إلى إيجاد ترتيب للحكم اشتمل على ستين فصلا ينظم مختلف الجوانب القضائية، ثم جعل خير الدين لمحكمة الشريعة بالحاضرة النظر على بقية المحاكم في المدن الأخرى، أي أنه جعلها في مرتبة عليا تمكّنها من إبطال الأحكام الصادرة عن المحاكم الأخرى المنتشرة عبر كامل المدن. وهو ما يمكن اعتباره عملا جديدا أتى بناء على تأثيرات أوروبية يهدف إلى توحيد القوانين في كامل القطر مما يساهم في تحقيق المساواة بين الأفراد. (بيرم الخامس. 1997: 301) وهكذا أصبحت دار الشريعة بالحاضرة طبعا للترتيب المذكور المرجع الأخير لأحكام قضاة المدن، هو ما يفتح المجال لدخول مفهوم قضائي أوروبي

جديد في خدمة العدالة الاجتماعية هو مفهوم الاستئناف (بنبلغيث، ش. 2000: 301).

لكن رغم التطور الذي ظهر في هذا المجال إلا أنه بقي شكليا غير واضح. بل ويبدو أن فكرة الاستئناف وجدت نظريا و تعثرت عمليا إذ أن القضايا المستأنفة كانت قليلة جدا ومع ذلك فإن وجود الفكرة في حد ذاتها يعتبر خطوة مفيدة، على الأقل في تنمية الإحساس بضرورة إيجاد الاستئناف في الأحكام القضائية وحتى التعقيب عليها إن أمكن (بنبلغيث، ش. 2000: 306).

أما في ما يخص القوانين العرفية: فقد تم ترتيبها هي الأخرى ترتيبا يتماشى مع ضرورات الوقت، بحيث تم تقنين عرف الفلاحة و الخماسة وتحسنت العلاقات بين الفلاح و الخماس، إضافة إلى تقنين العرف التجاري وشؤون الزواج.

كما اعتمد قانون الجنايات على العرف المحلي المتبع حتى أنه سمي بقانون الجنايات والأحكام العرفية، بحيث أصبحت تلك القوانين ملزمة للجميع وخارجة عن صلاحيات المحاكم الشرعية. ولقد اعتمد خير الدين في هذه الترتيبات على الأعراف المحلية ولم يقتبس القوانين الأوروبية للمجتمع التونسي مراعاة لعاداته وعلاقاته الاجتماعية، وإنما كان اقتباس خير الدين منصبا على الأساليب الأوروبية أي اعتماد التقنيات فقط (بنبلغيث، ش. 2000: 308).

وجدير بالملاحظة فقد حددت الترتيبات السابقة الضمير المهني للقاضي وحدود مسؤولياته. هذا وقد ألح خير الدين على ضرورة وجود أرشيف في كل محكمة للاعتماد عليه كسوابق قضائية للحكم في النوازل المستقبلية وتقدير التطور الحاصل في معالجة القضايا (بنبلغيث، ش. 2000: 293).

كما أعطى خير الدين صلاحيات خاصة لمحكمة الحاضرة، منها الاختصاص في الجرائم وإحضار المتهمين. يضاف إلى ذلك كله أن الترتيبات الجديدة أعطت للمفتين سلطات إضافية كنيابة القاضي عند الغياب وتوحيد وجهة نظر وعمل كل من القاضي والمفتي في عملهما لتسهيل التقاضي، كما أكدت على المبادئ الضرورية لتوفير العدالة

كالتمسك بالمحل وإصدار الأحكام وأهمية المكان والعلاقة بين العمال والقضاة و هذه كلها من المبادئ الجديدة في القضاء التونسي تهدف إلى خدمة المجتمع (Smida,M.1970:148).

أما فيما يخص مهنة عدول الإشهاد، فقد قام خير الدين بضبطها وتنظيمها وفق منشور صدر سنة 1874م اشتمل على ستة عشر فصلا منظما لما يمكن أن يكون عليه الشهود وشروط الولاية وضبط أسمائهم وتاريخ ولايتهم (بنبلغيث، ش.2000: 309).ومن الواضح أن ترتيب العدول هو انجاز كبير في الميدان القضائي خلال عهد خير الدين وبعده، إذ مكن القضاة من التقليل من فرص ضياع الحقوق، ودعم هذا العمل بصدور عدد من الكتب الموضحة لكيفية كتابة الشهادة.

وعلى صعيد آخر فإذا كانت مسألة إصلاح الجهاز القضائي تخص في المقام الأول ضمان حقوق الأهالي وإعلاء شأن القانون، فإن مسألة المجالس المختلطة التي تخص الأجانب كانت مسألة معقدة لأنها تخص جانبين مترابطين الإصلاح والسيادة الوطنية. ومع ذلك فقد فكر خير الدين في اعتماد تشريع مدني للحقوق المختلطة بين المسيحيين والمسلمين، وصديقه ومعاونيه يروي عنه أنه وضع مشروعا لهذه الغاية.

وقد برر خير الدين هذا المشروع بقوله أن هناك جاليات كبيرة من التجار الأوربيين في تونس وهم سيظلون يشكلون مثل هذا الخطر إلى أن تشملهم أحكام قوانين البلاد، وبما أن خضوعهم لسلطة الشريعة غير متوقع مادامت لها تفسيرات مختلفة ومادام كل قاضي ومحكمة يختلفان في تطبيقها، (حوراني، أ.1997:102) والأورباويون على حد تعبير صاحب الصفة يريدون «أن تكون الأحكام المدخول عليها معرفة لهم من قبل مضبوطة بما لا يتوهمون معه ميل الحاكم إلى غير ما توجبـه الحجة» (بيرم الخامس.1997: 269) لذلك عين خير الدين لجنة قوامها عدد من علماء المذهبين الحنفي والمالكي وواحد من التجار المسلمين، كانت مهمتها وضع نظام موحد للشرائع الإسلامية تستمد من الشرائع المالكية والحنفية، ومن القوانين الحديثة المتبعة في الإمبراطورية العثمانية ومصر، ومن عادات البلاد، غير أن شيء من ذلك لم يحصل إذ انحلت اللجنة عند مغادرة خير الدين الوزارة بسبب سعي فرنسا الحثيث لتعطيل هذه المبادرة، مما أفسد

تعميم نظام المجالس المختلة وبقي الحال على ما هو عليه. (حوراني، أ. 1997:103)

ومهما يكن من أمر فإن خير الدين فهم أهمية إحاطة هؤلاء الأجانب بقوانين وإدخالهم في المنظومة القانونية التونسية عبر إيجاد قواعد خاصة لتتازع التشريعات (المحلية و الأوروبية)، للحيلولة دون توظيفهم من قبل الحكومات الأوروبية.

أما فيما يخص إفرازات تطبيق المنظومة القانونية الجديدة وجعلها في خدمة المجتمع، فقد عمد خير الدين إلى تكييفها هي الأخرى وفق النمط الأوروبي حيث قام بإنشاء سجن عمومي للرجال و آخر للنساء، بالاعتماد على المقاييس الأوروبية من نظافة وتحلل للهواء والأفرشة الضرورية للنوم و أماكن الاستحمام ومسجد للصلاة وطبيب يسهر على صحة المساجين وبالإضافة إلى ذلك فقد جعله خير الدين مقسما إلى أقسام بحسب الجنايات حتى صار كما قال بيرم الخامس سجنا لا مقتلا. (بيرم الخامس، 1997:271)

إلى جانب ذلك فقد أصدر خير الدين أوامره إلى أعوان الدولة المكلفين بإحضار المساجين بعدم التشديد عليهم في الوثائق ومعاملتهم معاملة لائقة. وهو ما يعبر بوضوح عن أولى محاولات تطبيق القوانين الإنسانية في تونس (Demeersemane, A. 1958:335). كما يعبر أيضا عن مفهوميين متناقضين لمعنى السجن بين المفهوم التقليدي في تونس الذي كان يربطه بالتهب الجبائي وحاجة البايك للمال إذ تحول العجز عن دفع الضرائب إلى من مظهر الفساد والعصيان والمنهي عنه شرعا في نظر السلطة و الموجب للسجن. و مفهوم خير الدين التونسي للسجن والذي اعتبره أداة للإدماج وتعميق الوعي الاجتماعي عن طريق إحساس السجين بالذنب على ما اقترفه وهو ما يعبر تطور خطاب السلطة الاجتماعي و السياسي لمفهوم السجن. (بوزيد، أ. 1995:12، 13)

وعلى العموم فقد سمحت المنظومة القانونية الجديدة بإحداث هدنة اجتماعية لا مثيل لها في تونس، ورافقت هذه المنظومة القانونية إجراءات أخرى لبعث الحياة الاجتماعية من جديد تمثلت فيما يلي:

. تخفيف حدة الحقد الاجتماعي، بالسماح للذين فروا من تونس خوفا من السلطة لأسباب عديدة مبررة وغير مبررة، بحيث لم يتردد خير الدين في سن إجراءات عادلة وأكثر حرية في صالحهم، وذلك للعفو عنهم وإسقاط ما عليهم من مطالب لدى الحكومة، (Demeersemane, A. 1958: 336, 337) وإبطال عقوبة النفي التي كان معمول بها إلا في حالات قليلة جدا. (المكي، ع. 1997: 223)

. رفع الضرر عن أهل الساحل من وطأة أصحاب الديون الذين كانوا يسجنون المدين و يستولون على مخلفاته وثرواته ويبيعونها دون علم الحكومة، إذ أبطل ذلك كله وأخضعهم لقوانين البلاد. (بيرم الخامس. 1997: 264)

. إرجاع الأمن إلى الأرياف باعتباره من الضرورات الاجتماعية بالنسبة لكل المجتمعات الإنسانية، وقد كان اللأمن أولى الأوبة التي تهدد الأرياف التونسية؛ حيث وضع مراكز للشرطة منتشرة في الطرقات مهمتها تأمين المارة وحفظ النظام واحترام الأشخاص، ومقاومة العادات غير المألوفة والالتفات إلى المصلحة العامة وتطاول العابثين من أصحاب السلطة. (Demeersemane, A. 1958: 339, 341)

. سمح بإعادة إدماج بعض الأفراد لتقلد مناصب و وظائف في الدولة التي سبق وأن وظفوا فيها، وذلك بعد طردهم منها، ولم يجد خير الدين السبب الكافي للإبعاد فأرجعهم إلى وظائفهم. (خالد، أ. 1991: 50)

. القيام بنشر الأوامر الرسمية ليستوي في معرفتها القريب والبعيد (بيرم الخامس. 1997: 275) إعمالا لمبدأ قانوني من المبادئ التي تأثر بها خير الدين في أوروبا من أنه لا يعذر أحد بجهله للقانون. (سعيد جعفر، م. 2004: 131) وصاحب ذلك بجعل صندوق مقفول في وسط المدينة لوضع الشكاوي، ولمن يريد أن يرفع شكوى مباشرة للوزير دون الحاجة لذكر اسمه مساهمة من خير الدين في إيجاد قناة مباشرة للتواصل بين السلطة والسكان لتعميق الحس الاجتماعي، الذي يحقق بدوره التطور الاجتماعي المنشود. (بيرم الخامس. 1997: 275، 276)

كما يظهر التواصل بين السلطة ورجال الشرع في عهد خير الدين، من خلال وثيقتين أرسلهما علماء الشرع "بسوسة" وأعيانها إلى الوزير الأكبر

خير الدين للفت انتباهه إلى بعض الأزمات الاجتماعية في الساحل (سوسة)، وركزوا بالخصوص على التكاليف الباهظة في الزواج. وقد صاغ العلماء مشروعهم المقترح في المهور وتجهيز الزواج بطريقة منطقية قابلة للتطبيق، ولذلك أعارها الوزير اهتمامه وكتب بخطه في نهاية الرسالة " تعرض يوم الأحد "ويقصد بعرضها، النظر فيها في مجلس الباي، وهو ما يعني قبول الفكرة للنظر في المحتوى. (بنبلغيث، ش. 1995: 677) و بغض النظر عن استجابة السلطة السياسية لذلك المشروع سلبا أو إيجابا فإن ذلك يبين لنا بوضوح علاقة السلطة السياسية بالسلطة الشرعية في عهد خير الدين، في تبادل الرأي لاسيما في قضية اجتماعية تؤدي إلى تناقص في النسل لامتاع الناس عن الزواج.

و جاء رد خير الدين على تلك القضية من خلال أمر) صدر عن وزارته لأهل المجلس الشرعي بسوسة، يبلغهم أن يعلموا أهل سوسة خاصتهم وعامتهم بأن هذه الطريقة التي يسلكوها في المهور غير مرضية لا شرعا ولا عقلا و ينبغي عليهم من الآن العدول عنها، كما أمرهم بأن يحذروهم من العودة لمثل ذلك والإبلاغ عن من يخالف ذلك. (الطويلي، أ. 1992: 58) و تظهر مواقف اجتماعية أخرى لدى خير الدين من خلال نظام الوقف.

جـ. إصلاح الأوقاف

لقد فرض انتشار الوقف وتنوع أصنافه وأهمية مداخله وجود هيئة تشرف عليه و تسيره تتكون من مجموعة من الموظفين، الذين أصبحوا يشكلون شريحة اجتماعية تستمد صلاحياتها من الأحكام المتعلقة بالوقف، والتي يعود النظر فيها إلى المجلس الشرعي ومن هنا يبرز لنا بجلاء مدى ارتباط الوقف بالنظام القضائي للدولة.

فهم خير الدين الدور الذي يجب أن يلعبه النظام الوقفي في المجتمع، ومن هنا بدأت محاولاته الأولى لإصلاحه انطلاقا من قانون عهد الأمان. لذلك ففي الفترة الدستورية هذه عمل خير الدين على إصدار منشور سنة 1858م، لكنه كان محدودا فيما يخص مراقبة الحسابات رغم أنه أسس لإدارة مركزية للأوقاف العمومية.

دعم هذا المنشور بمنشور جوان 1860م والذي أعطى للإدارة حق مراقبة الأوقاف. أما منشور جويلية 1860م فقد حدد دور الحكومة في التفيتش و

المراقبة بالإضافة إلى إيفاد تقرير سنوي للحكومة عن حالة الأوقاف العامة. غير أننا نلمس رغبة خير الدين في محاولة توجيه الوقف وجهة اجتماعية خالصة منذ تأسيسه لجمعية الأوقاف، واعتراضه على أن يصرف فواضل الأوقاف في الشؤون العسكرية.

كان إنشاء جمعية الأوقاف بناء على المنشور الصادر في جوان 1874م والذي فرض أن يكون على رأس الجمعية مجلس إدارة يتكون من رئيس ونائب رئيس وعضوين، و حظيت هذه الجمعية بناء على المنشور المذكور بالاستقلالية عن السلطة السياسية مع احتفاظها بالوصاية عليها، كما حظيت بتمتعها بشخصية مدنية واستقلالية مالية بحيث تدافع عن حقوقها أمام المحاكم الشرعية.(Smida,M.1970:259,272).

عين رئيس الجمعية أعضائها الواحد والعشرين من الشخصيات الدينية والعلمية وكلفوا بمراقبة العقود بصفة دورية في إطار مهام التفتيش، ويروي بيرم الخامس الذي تولى إدارة هذه الجمعية، بأن خير الدين قد عين "تقاة" لتقويم وتقدير ما يكفي لإصلاح الأملاك الموقوفة والذي تم تقديره بحوالي « ثلاثة ملايين ريال»، أقيمت بفضلها الجوامع والمساجد في كل الجهات.

وما يبين لنا نجاح خير الدين في سياسته هذه هو ارتفاع المداخل السنوية الذي أكده صاحب الصفة بقوله: « كان دخله في السنة الأولى من مباشرتي وهي سنة 1291هـ/ 1876م حوالي مليون ومائتي ألف ريال، وصار دخله في السنة الخامسة ما قدره مليونين و مائة ألف ريال ».(بيرم الخامس.1997: 262، 266)

وقد وجه خير الدين فواضل الأوقاف إلى تحسين النواحي الاجتماعية حيث أجرى مرتب لأهل المجلس الشرعي، كما وجه جزء منه إلى الزيادة في مرتب المدرسين بجامع الزيتونة. و يذكر بيرم أنه « زاد لكل مدرس في الطبقة الأولى ثلاثة ريالات يوميا ولأهل الطبقة الثانية ريال واحد ». كما جعل خير الدين مرتب للحكام الشرعيين (الطويلي، أ.1992: 56) في جميع مدن القطر، بعدما كانوا لا يتقاضون شيئا على مهامهم حيث جعل لكل قاض (150) ريالا في الشهر ولكل مفتي (120) و لكل رئيس فتوى (150).

ولعل ما يمكن استخلاصه في هذا المقام هو أنه بالإضافة إلى أهمية الوقف في تعزيز الرابطة الروحية، تكمن أهميته أيضا فيما جعله له خير الدين من أثر

على الحياة الاجتماعية. فبفضل مردوده كان ينفق على رجال الدين والمدرسين والطلبة ولذلك فقد كان مردود الأوقاف يشكل المصدر الوحيد لرعاية الخدمات الثقافية والدينية. ولم يقتصر تأثير الأوقاف على الحياة الثقافية والدينية في عهد خير الدين، بل شمل عدة مجالات مثل الإحسان إلى الفقراء والتخفيف من شقاء المعوزين وتقديم العون وتوزيع الصدقات وزيادة على ذلك فإن العناية بالوقف ساعد على توسيعه وانتشاره بما يؤديه ذلك التوسع والانتشار في تماسك الأسرة التونسية، وحفظ حقوق الورثة كما أن تنظيمات الوقف و أحكامه ساهمت في تنظيم العلاقات الأسرية والاجتماعية. (سيرم الخامس: 1997: 267، 274)

توصلنا إلى أن خير الدين قام بعمل اقتصادي واجتماعي حضاري متقدم خلال هذه الفترة، عزز كيان الدولة وركز مؤسساتها وهياكلها وبلور مفهوم الوطن والوطنية، كما أن قيام المجالس وانتشارها في الحواضر والبادية ساهم في إقرار الأمن وتوفير فرص العدالة، مما نتج عنه فقه قضائي جديد، وتعزيز هيبة الدولة من خلال مقاضاة الأجانب، بالإضافة إلى الاهتمام بالسجن والمساجين وتسجيل الولادات والوفيات لضمان حق المتقاضين، وهو ما يبين بوضوح تأثير خير الدين الكبير بالمفاهيم الأوروبية التي لها علاقة بترقية الفرد وتفعيل حقوقه لكي يؤدي دوره الحقيقي داخل الجماعة.

المراجع:

- ابن خلدون عبد الرحمن: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق خليل شحاتة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2004م.
- ابن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الآمان، 8 أجزاء، الجزء الأول والخامس، الطبعة الثامنة، تحقيق لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، الدار التونسية للنشر والتوزيع، ج6، الجزائر 1976م.
- ابن عاشور محمد العزيز: «دور بيرم الخامس الإصلاحية مدة رئاسته: جمعية الأوقاف 1874 - 1878 م»، المجلة التاريخية المغربية، العددان 67 - 68، أوت 1992م، منشورات سيرميدي، تونس.
- أبو حمدان سميح، خير الدين التونسي أبو النهضة التونسية، موسوعة عصر النهضة، الشركة العامة للكتاب، بيروت 1993م.
- بنبلغيث الشيباني، النظام القضائي في البلاد التونسية 1857 - 1921م، مكتبة علاء الدين، تونس سنة 2000م.

- بنبلغيث الشباني: « وثيقتان حول ظاهرة غلاء المهور بجهة الساحل قبل الحماية، من خلال الوثائق الشرعية»، المجلة التاريخية المغربية، العددان 79 - 80 ن ماي 1995، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس.
- بوزيد الأمجد: «السجن و المساجين بجهة الأعراض بين 1868 و 1881 م من خلال وثائق الأرشيف الوطني»، المجلة التاريخية المغربية، العددان 77 - 78، ماي 1995م، تونس.
- بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الأنصار والأقطار، جزآن، تحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان 1997م.
- التونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق: المنصف الشنوفي، الطبعة الثانية، منشورات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، تونس 2000م، ج1.
- حوراني ألبرت، الفكر العربي في عصر النهضة 1798 - 1939م، ترجمة: كريم عزفول، دار النهار، بيروت 1997م.
- خالد أحمد: «تواصل السند الإصلاحي الصحيح من الوزير خير الدين إلى الرئيس زين العابدين»، مجلة الحياة الثقافية، عدد رقم 60، السنة 1991م، منشورات وزارة الثقافة، تونس.
- الزواوي زهير، الاستعمار وتأسيس الحركة الإصلاحية الوطنية التونسية، ط1، دار الطليعة للنشر، تونس 2005م.
- الطويلي أحمد: دراسات و وثائق في الحركة الإصلاحية بتونس، مؤسسة سعيدان للطباعة و النشر، تونس 1992م.
- المكّي عبد الواحد: «وثائق حول النفي والمنافي والمنفيين بالبلاد التونسية في القرن التاسع عشر»، المجلة التاريخية المغربية، العددان 85 - 86، ماي 1997.
- سعيد جعفر محمد: مدخل إلى العلوم القانونية -الوجيز في نظرية القانون، دار هوما للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004م.
- Demeersemane: « Aspect humain des réformes de Khéreddine en Tunisie » (IBLA), N° 83, 3^{ème} TRI 1958.
- Ganiage John: Les origines du protectorat en Tunisie 1861-1881, Maison tunisienne de l'édition, Tunis, 1968.
- Smida Mongi: Khéreddine Ministre Réformateur 1873-1877 , Maison Tunisienne de L'édition , la Tunis 1970.
- Terré Françoise: Introduction générale au droit, 5eme édition, Normandie Rata, Paris 2000.
- Vankreiken G.S., Khayreddine et la Tunisie (1850-1881), Leiden, e.j. Brill, 1976.